المحاضرة رقم 02: مصادر التشريع الجبائي

أولا- المصادر الرسمية للتشريع

المصادر الرسميّة هي المصادر التي يستمدُّ منها القانون قوتَّه الإلزامية، ليصبح واجباً تنفيذه من قِبل الأفراد، وتختلف صفة الرسمية للقانون باختلاف موطن تنفيذه، ومن المصادر الرسمية للقانون:

التشريع: فبالرغم من أنّ التشريع لم يكن ذا مكانة بين مصادر القانون قديماً، بسبب العُرف الذي كان سائداً بين الناس، إلا أنّه يُعتبر الآن كمصدر أوّل من مصادر القانون في غالبية الدول الكبرى.

ويشير مفهوم التشريع إلى القواعد القانونية المكتوبة كنصّ، والتي تنظّم علاقات الأفراد في المجتمع من خلال السلطة السياسية، فهي قواعدُ قانونية تنظّم أمراً ما، مثل تشريع الضرائب، ومن مزايا التشريع، والتي تجعله متصدّراً على باقي مصادر القانون ما يلي:

- ✓ صياغته بطريقة مكتوبة، محكمة، وواضحة من قبّل مختصّين، دون أن تثير لَبساً في فهمها من قبل الأفراد، فتحصل المنازعات.
- ✓ تطبيقه على جميع الناس، وذلك تحقيقاً لوحدة القانون في الدولة.
- ✓ إعداده يستغرق وقتاً قصيراً، وبالتالي يستجيب بسرعة للضرورات، والمستجدّات في المجتمع.

للتشريع ثلاثة أنواع متدرجة، بحسب قوتها القانونية:

- ✓ **التشريع الأساسي**: يتمثّل بالدستور، والذي هو عبارة عن مجموعة من القواعد الأساسية التي تبين طبيعة الدولة، وطبيعة نوع الحكم فيها، وكيفية توزيع السلطات الثلاث، والعلاقة بين السلطات الثلاث، وحقوق الأفراد، وواجباتهم في الدولة، وغيرها من الأمور.
- ✓ **التشريع العادي**: يسمّى بالتشريع الرئيسي، وهو الذي تضعه السلطّة المشرّعة في الدولة ضمن حدود سلطتها الواردة في الدستور، ويتضمن التشريع العادي الأمور غير المتعلقة بالنظام الأساسي للدولة، فهي تضع القوانين ضمن إطار التشريع الأساسي (الدستور) مثل سنّ قانون الضريبة، أو الإصلاح الزراعي، أو غيرها من الأمور.
- ✓ **التشريع الفرعي**: هو التشريع الصادر عن السلطة التنفيذية في ظروف استثنائية، فيتوجّب عليها أن تحلَّ محلّ السلطة التشريعية في سنّ القوانين، وضمن الإطار المُحدّد لها في التشريع الأساسي، ومن المعلوم أنّ السلطة التنفيذية غيرُ مخوّلة بسنّ القوانين، فدورها ينحصر في تنفيذ قوانين السلطة التشريعية، ولكن كما ذكرنا سابقاً في حالات استثنائية فقط، ولهذا تسمّى أحياناً بالسلطة التشريعية الفرعيّة، لتمييزها عن السلطة التشريعية الأصلية.

المصادر الاحتياطيّة:

تنقسم المصادر الاحتياطية للقانون إلى نوعين:

- ✓ **الدين**: يُعتبَر الدين من المصادر الاحتياطية الرسميّة في جميع المجتمعات التي تدين بديانة ما، سواءً مجتمعات غربية، أم مجتمعات شرقيّة، وسواءً كانت الديانة الإسلامَ، أم المسيحيةَ، أم اليهودية، أم غيرها من الديانات الوضعيّة، فمعرفة الإنسان بالدين سابقة على معرفته بالقانون، والقواعد، والقوانين الدينية تشير إلى القواعد الإلهية التي وصلت للناس من خلال الأنبياء والرسل، حيث تنظّم هذه القواعد علاقة الإنسان بربّه، وعلاقته مع نفسه، وعلاقته مع غيره من الناس، وكانت الشريعة الإسلاميّة تعتبر المصدرَ الرسمي للتشريع في كثير من المجتمعات الإسلاميّة، ولكن مع غزو الدول الاستعماريّة تراجع دور الشريعة الإسلامية، لتحلّ محلّها أنظمة حكم غربية غريبة على المجتمعات العربية.
- ✓ **العُرف**: يُعتبر العُرف من المصادر القانونية القديمة قِدم الإنسان نفسه، ويشير مفهوم العُرف إلى ما اعتاد الناس على فعله بطريقة معيّنة، مع الاعتقاد بإلزاميّته.

ثانيا- التشريع الجبائي

يرتكز التشريع الجبائي في الجزائر على العناصر الرئيسية التالية:

- الاتفاقيات الجبائية؛

- قوانين المالية؛

- القوانين الجبائية؛

- النصوص التنظيمية الجبائية؛

- مناشير وتعليمات.

1- الاتفاقيات الجبائية

هي مختلف الاتفاقيات المبرمة بين بلد المنشأ والدول الأخرى من أجل تفادي إشكالية الإزدواج الضريبي و تحفيز التجارة البينية واستقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي، فقد نجد مثلا أن للجزائر اتفاقيات متعددو مع عدة دول أجنبية تهتم بجانب من النشاطات الاقتصادية ومنها:

- الاتفاقيات الجبائية مع البلدان الأروبية

- الاتفاقيات الجبائية مع بلدان المغرب العربي

- الاتفاقيات الجبائية مع البلدان العربية

- الاتفاقيات الجبائية مع البلدان الافريقية

- الاتفاقيات الجبائية مع البلدان الآسياوية

- الاتفاقيات الجبائية مع بلدان أمريكا

هذه الاتفاقيات يمكن الاطلاع على محتواها من خلال موقع المديرية العامة للضرائب (https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/conventions-fiscales)

2- قوانين المالية

ويُعرف أيضاً باسم (الموازنة الماليّة العامة)، وهو مجموعة القواعد التشريعيّة، والقانونية، التي ترتبط مع المالية العامة الخاصة بالدولة، ويُعدّ من الأعمال الإداريّة التي تهتم الحكومات بتطبيقها في جدول دراستها المالية في كل فترة زمنية، من أجل حساب الإيرادات، والمصروفات التي تمت خلال السنة، وبالتالي يجمع القانون المالي بين العمل الإداري، والقانوني من أجل المساهمة في تطبيق أحكامه.

وأيضاً يُعرف قانون المالية، بأنّه مجموعة الطرق التي تساهم في تحقيق التوازن المالي في النظام الاقتصاديّ، عن طريق وضع تقديرات حسابيّة، للنتائج التي يتم التوصل إليها خلال السنة الماليّة الواحدة، ويعتمد على القيام بمجموعة من المهام التالية:

- ✓ يطبق كافة المهام المحاسبية، للقيود المالية التي تم إعدادها مسبقاً.
- ✓ يحلل الجداول الماليّة، للحصول على خلاصة لها تحتوي على الإيرادات، والمصاريف التي حدثت خلال الفترة الماليّة.
- ✓ يساعد في المقارنة بين الخطط المعدة مسبقاً، والتطبيق الواقعيّ لها، مما يساهم في الوصول لإعداد القوائم المحاسبيّة بنتائج متوازنة.

2-1-أُسس قانون المالية

لقانون المالية أسس تساهم في تطبيقه، وصياغته، وهي:

- ✓ **الأساس السنوي**: هو الأساس الذي يشير إلى المدة الماليّة، وفقاً لأحكام القانون، ويحتوي على كافة الأعباء، والمبالغ الماليّة التي حدثت خلال سنة واحدة تبدأ في شهر جانفي، وتنتهي في شهر ديسمبر.
- ✓ **أساس الوحدة**: هو توحيد كافة الإيرادات، والالتزامات في جدول مالي واحد، مما يسهل من عملية الرقابة الماليّة على كافة الحركات النقديّة التي حصلت.
- ✓ **الأساس الشموليّ**: هو الأساس الذي يحتوي على كافة التفاصيل، التي تتعلّق بالعمليات المحاسبية، ويختلف عن أساس الوحدة؛ لأنّه يفصل كل حساب مالي في جدول خاص به.

- ✓ **أساس التوازن**: هو التأكد من تساوي القيم الإجماليّة في القوائم المالية، ولا يُعتبر التوازن قد تحقق في حال وجود أي اختلاف بين القيم.

2-2- مصادر قانون المالية

تعتمد نصوص قانون المالية على مصادر تشريعية، وقانونية، ومنها:

- ✓ **المصدر الدستوري** هو النصوص القانونيّة المالية، التي توجد في الدستور الخاص بالدولة، وتتضمن كافة الإجراءات الماليّة المتعلقة، بقطاعات العمل العامة، والخاصة، وتحتوي على معلومات حول العُملة الرسمية للدولة، ومعلومات مالية أخرى.
- ✓ **المصدر الضريبي** هو النصوص القانونيّة المالية، التي تحتوي على القواعد الضريبيّة، والرسوم المتعلقة بالضرائب المترتبة على كافة المجالات العملية، ومدى تأثير نسب الضرائب على السلع، والخدمات، والمبالغ الضريبيّة التي يدفعها الأفراد، والمنشآت كافة.

2-3- مراحل إعداد قانون المالية

توجد مجموعة من المراحل التي يُعتمد عليها إعداد قانون المالية، وتتوزع بناءً على الترتيب التالي:

- ✓ **النقاش** هو طرح قانون المالية (الموازنة العامة) على مجلس النواب (البرلمان) في الدولة، عن طريق رئيس الحكومة، أو ممثل عنه، ويحصل كل نائب في المجلس النيابي على نسخة من قانون الماليّة، للاطلاع عليه، وقراءته بتمعّن، وبعد الانتهاء من قراءة نصوصه، تتم مناقشته بين النواب بشكل فرديّ، أو على مجموعات.
- ✓ **الإضافة والتعديل** هي المرحلة التي يقوم فيها أعضاء مجلس النواب باقتراح إضافات، أو إزالة، أو تعديل نصوص في قانون المالية، ويحق لهم القيام بهذه المرحلة من أجل إقرار القانون، ويجب أن يتم بيان سبب أي قرار للتعديل يطرأ على نص من نصوص قانون المالية.
- ✓ **التصويت** بعد الانتهاء من كافة الإجراءات المتعلّقة باعتماد نصوص قانون الماليّة، يتم طرحه أمام مجلس النواب مجدداً، من أجل التصويت على كل نص فيه، بالموافقة، أو عدم الموافقة، ويُشترط حتى يتم إقرار البند القانونيّ، وأن يكون عدد النواب المشاركين في التصويت قانونيّاً حتى يتم اعتماد قانون المالية.
- ✓ **التطبيق** بعد التصويت بالموافقة على قانون الماليّة، يُطرح للتداول، والعمل داخل الدولة، وتظل بنوده سارية المفعول خلال سنة واحدة فقط، ومن ثم ينتهي العمل به، ويتم إعداد قانون جديد ليطبق في السنة التي تليها.

2-4-أمثلة على قوانين المالية في الجزائر

- ✓ قوانين المالية 2021-2030
- ✓ قوانين المالية 2011-2020

- ✓ قوانين المالية 2001-2010
- ✓ قوانين المالية1991-2000
- ✓ قوانين المالية1981-1990
- ✓ قوانين المالية1971-1980
- ✓ قوانين المالية1965 -1970

هذه القوانين يمكن الاطلاع على محتواها من خلال موقع المديرية العامة للضرائب (https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/conventions-fiscales)

3- القوانين الجبائية

3-1- أمثلة على القوانين الجبائية في الجزائر

- ✓ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
- ✓ قانون الرسوم على رقم الأعمال
- ✓ قانون الضرائب غير المباشرة
- ✓ قانون التسجيل
- ✓ قانون الطابع
- ✓ قانون الاجراءات الجبائية

هذه القوانين يمكن الاطلاع على محتواها من خلال موقع المديرية العامة للضرائب (https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/conventions-fiscales)

4- النصوص التنظيمية الجبائية

- ✓ نصوص تنظيمية ذات طابع جبائي من 2021-2030
- ✓ نصوص تنظيمية ذات طابع جبائي من 2011-2020
- ✓ نصوص تنظيمية ذات طابع جبائي من 2000-2010
- ✓ نصوص تنظيمية ذات طابع جبائي من 1990-1999

هذه النصوص التنظيمية الجبائية يمكن الاطلاع على محتواها من خلال موقع المديرية العامة للضرائب (https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/conventions-fiscales)

5- مناشير وتعليمات

المنشور رقم 1/ و.م/ م.ع.ض/ م.ت.ت.ج/ قانون المالية لسنة 2018 -08 فيفري 2018	**فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية و غير المبنية**
المنشوررقم 2/ و.م/ م.ع.ض/ م.ت.ت.ج/ قانون المالية لسنة 2018 -08 فيفري2018	**استثناء بعض العمليات المدرة للعملة الصعبة من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات**

المنشور رقم 3/ و.م/ م.ع.ض/ م.ت.ت.ج/ قانون المالية لسنة 2018 -08 فيفري 2018	خصم الأعباء المرتبطة بالإيجارات ونفقات الصيانة و تصليح المركبات السياحية و الأعباء التي تتعدى مبلغ 300.000دج المسددة نقدا
المنشور رقم 4/ و.م/ م.ع.ض/ م.ت.ت.ج/ قانون المالية لسنة 2018 -08 فيفري 2018	رفع مبلغ بعض الغرامات و إنشاء غرامة جديدة ترتبط بمجملها بحقوق التسجيل
المنشور رقم 5/ و.م/ م.ع.ض/ م.ت.ت.ج/ قانون المالية لسنة 2018 -12 فيفري 2018	دفع نصف مبلغ المعاملات العقارية على مرأى الموثق وبين يديه
المنشور رقم 6/ و.م/ م.ع.ض/ م.ت.ت.ج/ قانون المالية لسنة 2018 -08 فيفري 2018	الرسم السنوي على سيارات الشركات
المنشور رقم 7/ و.م/ م.ع.ض/ م.ت.ت.ج/ قانون المالية لسنة 2018 -08 فيفري 2018	تعديل الرسم الخاص على رخص العقارات
المنشور رقم 12/وم/م ع ض/م ع ت ج/2017 بتاريخ 23 جانفي 2017	تدابير جبائية متعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة
المنشور N°46 MF/DGI/DLRF/SD1/2017 -بتاريخ 22 جانفي 2017	كيفية تنفيذ المعدلات الجديدة للرسم على القيمة المضافة
المنشور رقم 01 وم/م ع ض/م م بتاريخ 02جانفي 2017	منازعات -تدابير متعلقة بلجان الطعن
المنشور N°47 MF/DGI/DLRF/SD1/2017-بتاريخ 22 جانفي 2017	الرسم العقاري
	كيفيات الاعتماد لممارسة نشاط استيراد الذهب ،الفضة والبلاتين الخام النصف المصنعة و المصنعة و نشاط استرجاع المعادن الثمينة و تأهيلها
	تعليمة مشتركة تحدد كيفيات وضع و استغلال و متابعة تراخيص الاقتناء بالاعفاء من الرسم على القيمة المضافة سلسلة 20
	الضريبة الجزافية الوحيدة2015

هذه المناشير والتعليمات يمكن الاطلاع على محتواها من خلال موقع المديرية العامة للضرائب
(https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/conventions-fiscales)